دور الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري لشبابيك الصيرفة الإسلامية على أدائها

البنك الوطني الجزائري BNA أنموذجا.

The Role of Financial, Accounting and Administrative Independence of Islamic Banking Windows on their PerformanceNational Bank of Algeria Model

بن مسعود عبد الله كمال *

مخبر التنمية الإدارية، جامعة غرداية، الجزائر

benmessaoud.abdallahkamel@univ-ghardaia.dz

عـــــاد نور الدين

مخبر التنمية الإدارية، جامعة غرداية، الجزائر

dinaad90@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/05 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/01 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

تهـدف هـذه الدراسـة الى الوقـوف على مسـتوى الأداء المـالي للشـبابيك الإسـلامية بالبنـك الـوطني الجزائـري في ضـوء اسـتقلالها عـن البنـك الأم، وصـولا إلى مـدى امتثالهـا لمتطلبـات الاسـتقلالية الماليـة والمحاسـبية والإداريـة، حيـث تـم التوصـل الى وجـود امتثـال جزئـي للمتطلبـات الاسـتقلال المـالي المحاسـبي مـع تقصـير في جانـب الإفصـاح عـن القـوائم الماليـة الخاصـة بالشـبابيك الإسـلامية، إضـافة إلى عـدم تخصـيص رأسـمال للشـبابيك والاعتمـاد فقـط على توظيفـات الجمهـور في شـكل ودائـع آجلـة ونسـبة قليلـة مـن الودائـع الجاريـة، كمـا تـم التوصـل الى وجـود تجـاوزات في النسب والمعايير الاحترازية على مستوى الشبابيك الإسلامية وأداء ضعيف في الربحية.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، استقلال مالي ومحاسبي وإداري، أداءمالي، سيولة، ربحية.

تصنيف JEL: G21.

Abstract:

This study aims to determine the level of financial performance of the Islamic windows of the National Bank of Algeria in the light of their independence from the parent bank, reaching their compliance with the requirements of financial, accounting and administrative independence, where partial compliance with the requirements of financial independence of accounting was found With a failure in the aspect of disclosing the financial statements of the Islamic windows. Add to that there is not allocating capital for windows and relying only on public investments in the form of term deposits and a small percentage of current deposits. It was also found that there were violations in the ratios and precautionary standards at the level of Islamic windows and a weak performance in profitability.

Keywords: Islamic banking; Financial, accounting and administrative independence; financial performance; liquidity; profitability.

Jel Classification Codes: G21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

في ظل الاحداث المتغايرة للنظام المصرفي الجزائري ظهر مصطلح الصيرفة الإسلامية وتكرس ذلك كواقع على مستوى بنك البركة ومصرف السلام بتسويق محتشم لها وبدون تنظيمات تشريعية واضحة وخاصة، الى أن اصدر البنك الجزائري في سنة 2018 النظام 02/18 والذي جاء كأول خطوة منه لإدراج عمليات الصيرفة التشاركية ضمن سلة المنتجات التي تقدمها البنوك والمؤسسات العاملة بالجزائر ونظرا للاحداث التي عاشت الجزائر انذاك، ما لبث أن الغي وتم تعويضه بالنظام (02/20) الذي قنن بصفة نهائية للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسساتالمالية، في شكل شبابيك بالبنوك التجارية مستقلة تماما عن معاملات البنك البنك التقليدية سواء من الناحية المالية، محاسبية والادارية، مما قد يؤثر على أداءهاوقراراتها التمويلية كوحدة مستقلة وبتسيير ذاتي، وعلى هذا الأساس يتم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى التزام شبابيك الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية عن باقي الأنشطة التقليدية للبنك الأم وأثره على أدائها وقرارتها؟.

1.1.الأسئلة الفرعية:

- ما هو الإطار العام الذي قنن للصيرفة الإسلامية على مستوى الشبابيك بالبنوك الجزائرية؟.
- ماهي الإجراءات المتعارف عليها والموصى بها في حال الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري عن باقي الأنشطة التقليدية؟.
- ما هي مصادر الهيكل المالي للشبابيك الإسلامية بالبنوك الجزائرية وما علاقته بالأداء ككل؟.
- هل يمكن للشبابيك الإسلامية أنتحافظ على المتطلبات والمعايير التنظيمية في ضوء إلزامية استقلالها المالي والمحاسبي والإداري عن باقي أنشطة البنك؟.

2.1.فرضيات الدراسة:

للإجابة على هاته الأسئلة نفترض ما يلي:

- أمام حتمية تبني مالية بديلة تستند إلى مصادر تشريعية لها علاقة بالمرجعية الدينية للبلاد والعباد، قام بنك الجزائر بإصدار النظام 02/20 والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وألغى بدوره النظام 02/18 والذي سبق له أن قنن لذات المسألة؛
- تتمثل مظاهر الاستقلال الإداري في وجود عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها ومعتمدة شرعيا مع إدارة مستقلة وموظفون يتبعون مباشرة لها تستطيع أن تشرف من خلالهم على تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي وصولا إلى إعداد قوائم مالية مستقلة للنشاط الإسلامي حصريا؛
- تتكون بنية الموارد المالية بالشبابيك الإسلامية من توظيفات إسلامية من طرف من الجمهور في شكل ودائع جارية وآجلة موجهة حصريا للحسابات المفتوحة باسمهم وأي تغير حاصل فيها ستكون له علاقة طردية بأدائها ككل؛
- استنادا إلى السمعة التي يحظى بها البنك محل الدراسة، سيسعى إلى عدم تجاوز النسب والمعايير الاحترازية على مستوى شبابيكه الإسلامية.

3.1.أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية الموارد المالية في نشاط واستمرارية الشبابيك الاسلامية خصوصا والبنوك التجارية عموما باعتبارهما الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وما ينجر على ذلك من زيادة في تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- اسقاط الواقع النظري على الواقع العملي وصولا لتقديم حلول ومقترحات؛
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تحسين الأداء المالي للشبابيك الاسلامية؛

4.1.أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الورقة إلى:

- ✓ محاولة التعرف على أهم الجوانب القانونية التي قننت للصيرفة الاسلامية في الجزائر؛
- ✓ تحديد دور الهيكل المالي للشبابيك الإسلامية في أدائها ونشاطها التمويلي؛
- ✓ معرفة مدى امتثال الشبابيك الإسلامية بالبنك محل الدراسة لمتطلبات الاستقلالية عن البنك الام؛
- ✓ الوقوف على واقع ومستوى الأداء المالي الشبابيك الإسلامية بالبنك محل الدراسة كأول تجربة مستقلة عن النشاط التقليدي له.

5.1.منهج الدراسة: قصد الإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره يساعدنا في عرض المعلومات وفحصها، تفسيرها وتحليلها مما يسمح لنا بالخروج باستنتاجات واقتراحات واقعية بالإضافة إلى اعتماد أسلوب دراسة حالة كوسيلة لجمع المعلومات بتقديم دراسة شاملة ومتكاملة مع التركيز على البنك محل الدراسة.

6.1.حدود الدراسة:

- **حدود زمانية:** وهي الفترة التي تلت اعتماد الصيرفة الإسلامية بالجزائر (نظام بنك الجزائر 02/20)
- **حدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري باعتباره اول من تحصل على اعتماد فتح شبابيك تقدم منتجات إسلامية إضافة إلى كونه من أكبر البنوك الجزائرية من حيث الانتشار ورأس المال، مع توفر بعض البيانات المالية للفترة المدروسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

حاولنا من خلال الدراسة النظرية إلى التعرض للإطار القانوني للصيرفة الإسلامية وإجراءات ترخيصها على المستوى الكلي والى البنية المالية للهيكل التمويلي للبنوك التجارية ومحدداته، إضافة إلى الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي بها.

1.2. الصيرفة الإسلامية وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر 02/20:

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال بعض البنوك الخاصة العاملة بها على غرار بنك البركة ومصرف السلام، لكن من دون أن تكون لها نصوص تشريعية خاصة بها، اذ كانت محكومة فقط بالنصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي، إضافة للقوانين الاساسية لكل بنك بوجه خاص، والتي لم تكن في أغلبها ملائمة لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، حتى سنة 2018 اين قام بنك الجزائر بإصدار النظام 02/18 والذي جاء كأول خطوة منه لإدراج عمليات الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري والذي ما لبث ان الغي وتم تعويضه بالنظام 02/20 الذي قنن بصفة نهائية للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2.2 ماهية الصيرفة الإسلامية:

تميز النظام 02/20 بتبنيه لمصطلح الصيرفة الإسلامية صراحة خلافا لمصطلح الصيرفة التشاركية الذي كان سائدا في النظام 02/18، وعليه فسنسعى فيما يلي إلى ايراد المفاهيم التالية:

- تعددت التعاريف التي تناولت المصارف الإسلامية فهناك من أصر إلى أنه المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الداخلي التزاما بممارسة الاعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار(محمد حسن، 2019، صفحة 38).
- وهناك من يرى أنها عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفقا أحكام الشريعة الاسلامية وهدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي في المجتمع (عبدلي ، عبدلي ، و عبدلي ، 2020، صفحة 66).
- بينما عرف نظام بنك الجزائر 02/02 في المادة 02 منه بانه تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإلاسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، شريطة أن تكون مطابقة للأحكام المشار اليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم والتي تشمل كل عمليات تلقي الأموال من الجمهور وعمليات الإقراض وتوفير وسائل الدفع وادارتها، (بنك الجزائر، 2020).

3.2 مفهوم الشبابيك الإسلامية:

نصت المادة 17 من النظام 02/20 والمشار اليه أعلاه إلى أنه يقصد به هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

- **منتجات الصيرفة الإسلامية وفق نظام بنك الجزائر 02/20:** طبقا لنص المواد 04 إلى 12 من النظام المقنن لها فان منتجات الصيرفة الإسلامية تشمل ما يلي (بنك الجزائر، 2020)

- **المرابحة**: عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين؛
- **المشاركة**: عقد بين بنك أو مؤسسة مالية أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح؛
- **المضاربة**:عقد، يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح؛
- **الاجارة**: عقد إيجار يضع من خلاله البنك، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد؛
- **السلم**: عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة التي تسلم له اجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي؛
- **الاستصناع**: عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين؛

- **حسابات الودائع:** هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا؛
- **الودائع في حسابات الاستثمار:** هي توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح أو تحمل حصة من الخسائر المحتملة، كما نصت المواد 20 و21 من النظام المشار اليه أعلاه الى خضوعها لموافقة مكتوبة من طرف صاحبها الذي يجيز لبنكه أن يستثمر ودائعه في محفظة الصيرفة الاسلامية وفق تنظيم خاص.

4.2. شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر 02/20:

الزم هذا النظام كل البنوك والمؤسسات المالية التي تسعى لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية إلى ضرورة استيفاء جملة من الشروط نصت عليها المواد المستشهد بها أسفله والواردة في هذا النظام (نوي، 2021، صفحة 413):

- **طلب الموافقة القبلية:** لا يمكن لأي بنك أو مؤسسة مالية تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية دون الموافقة والترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر في شكل اعتماد يتم الحصول عليه بعد استيفاء الشروط الواردة في المادة 16.
- **الحصول على شهادة المطابقة:** لا يمكن للبنوك ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية دون الموافقة المسبقة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والتي أنشئت في 2020/04/01 من طرف المجلس الإسلامي الأعلى وتتولى مهمة تقويم مدى مطابقة المنتجات التي تعرض عليها لأحكام الشريعة الإسلامية وإصدار شهادة بذلك وكذا ابداء الرأي الشرعي في أي منتجات مالية أخرى تعرض عليها ولاسيما في مجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة والتمويل الخيري كالزكاة والصدقات والاوقاف.
- **تقديم بطاقة وصفية للمنتج:** استنادا لنص المادة 16 يتوجب على البنك إعداد بطاقة وصفية مفصلة حول خدمات الصيرفة الاسلامية التي يرغب في تقديمها مع وجوب ان تتضمن شرحا دقيقا ومفصلا يمكن أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من تقرير مدى مطابقتها للمعايير الشرعية المعمول بها أو اجراء تعديلات لبعض النقاط لجعلها مطابقة.
- **موافقة هيئة المطابقة الداخلية للبنك:** من بين الشروط القبلية لممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية على مستوى شبابيكها ألزمت المادة 16 بضرورة القيام بتحليل خاص للمخاطر التي يمكن ان تولدها هاته المنتجات لاسيما خطر عدم المطابقة من طرف المسؤول المكلف برقابة المطابقة والتي تم انشاؤها وفقا للمادة 25 من نظام بنك الجزائر 08/11، مع ضرورة ابداء ذلك الرأي كتابيا وتبليغه للبنك المركزي ضمن متطلبات ملف الترخيص.
- **انشاء هيئة الرقابة الشرعية:** شددت على ذلك المادة 15، بوجوب انشاء هيئة للرقابة الشرعية، تتكون من ثلاثة أعضاء على الاقل معينين من طرف الجمعية العامة في شكل رقابة شرعية، داخلية، بعدية، تقويمية وتقوم لاحقا بالمصادقة على التقارير التنظيمية نهاية كل سنة.
- **الاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية لنوافذ الصيرفة الإسلامية:** من بين مظاهر الاستقلالية ان يكون للشبابيك عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها وإدارة مستقلة وموظفون يتبعون مباشرة لها مع حسابات ومصادر تمويل مستقلة إضافة إلى نظام معلومات ودورة مستندية محاسبية مستقلة عن البنك الأم، واستجابة لذلك فقد كرس النظام 02/20 في المادتين 17و18 منه ضرورة الاستقلالية المالية والمحاسبية للشبابيك عن باقي أنشطة البنك الأم، والتي يجب ان تتجلى في الإجراءات التالية:

- استقلالية حسابات زبائن شباك الصيرفة الاسلامية عن باقي الحسابات الاخرى للزبائن بالبنك الام، مما يعني عدم استعمال كل من رأس مال البنك والودائع التقليدية في تمويل الصيرفة الاسلامية؛
- انشاء هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا مع تأهيلهم مسبقا لممارسة نشاط الصيرفة الاسلامية على مستوى الشبابيك المفتوحة بمختلف شبكات البنوك والمؤسسات المالية؛
- يمكن لبعض البنوك أن تخصص حيزا خاصا ومستقلا بهذا النشاط على مستوى أبنيتها؛
- الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، بحيث يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية.

- **النسب والمعايير الاحترازية:** اعتمادا على ما ورد في نص المادة03 فانه يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية أن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية وأن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية على غرار الواردة في نظامي بنك الجزائر 01/14 و03/14، وعليه فانه وفقا لعنصر الاستقلالية تعتبر هذه النقطة دعوة غير مباشرة للالتزام المستقبلي بهاته المعايير الاحترازية على مستوى الشبابيك وليس على المستوى الكلي فقط.
- **اعلام الزبائن:** استنادا للمادة 19 فانه يجب على البنوك والمؤسسات المالية المسوقة للصيرفة الإسلامية ضمن شبابيكها المخصصة لذلك ان تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم والتي تخضع لأحكام الامر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، وكذا النظام رقم 03/20 المتعلق بنظام الودائع المصرفية.

5.2. **الهيكل المالي في البنوك التجارية:**

يشكل مفهوم الهيكل المالي عنصرا هاما ومحوريا في النشاط المالي للمنظمات ككل وللبنوك خصوصا وذلك نظرا لتأثيره على الاداء المالي لها ومختلف قراراتها وعلى قيمتها السوقية.

- **مفهوم الهيكل المالي:** توجد عدة تعاريف مختلفة للهيكل المالي والذي يختلف عن هيكل راس المال، نذكر منها:

- تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة أو قصيرة الأجل (منير ابراهيم، 2000، صفحة 245)؛
- مجموعة القنوات التمويلية إما في شكل أموال قادمة للمؤسسة منمصادر مختلفة، سواء من مالكي المؤسسة (مساهمين) أو من الغير في شكل قروض بكافة أنواعها، ومجموعةقنوات استخدام الأموال من استثمارات وأصول ثابتة ومستلزمات سلعية وغيرها، مع بقاء جزء على شكل أموالسائلة(ابو الفتوح، 1994، صفحة 38)

- **محددات الهيكل المالي في البنوك التجارية:** تتأثر القرارات المالية المتعلقة بالهيكل المالي للمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة في البنوك التجارية بمجموعة من العوامل وهي:(نزيهة، 2018، صفحة 37)

- **الربحية:** من أهداف البنوك الرئيسية تحقيق عائد ملائم ولتحقيق ذلك فإن عليها أن توظف أموالها المتحصل عليها من المصادر المختلفة في مشاريع مربحة وآمنة؛

- **المخاطر:** بهدف تعظيم ثروة الملاك يتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع ومقدار المخاطر المترتبة عليه، إذ أن اعتماد البنك على أموال الغير لزيادة الموارد المالية تقلل من ملاءة رأس المال وبالتالي زيادة المخاطر على رأس المال؛

- **تكلفة الأموال:** حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفعه البنك للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين والممثلة في العائد الذي يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة البنوك؛
- **الطاقة الاستثمارية:** وهي حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادة ما تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي، كما أن نسبة الاحتياطي المفروضة على ودائع للتوفير وللأجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير وللأجل أكبر من تلك التي توفرها الودائع التجارية؛
- **أجل الاستحقاق:** بصفة عامة تفضل البنوك التجارية الودائع الطويلة الأجل لأنها تمكنها من توظيفها في استثمار مربح دون تعرضها لاحتمالية السحب المفاجئ، ومن هنا كلما شكلت الودائع لأجل وودائع التوفير نسبة كبيرة من موارد البنك كلما أدى ذلك إلى زيادة استثمار أعلى نسبة ممكنة من موارد البنك لان هذه الودائع تتميز بقدر كبير من الاستقرار والمرونة التمويلية؛
- **سمعة البنك:** اللجوء إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة إما من خلال التركيز على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته المالية في السوق المالي يزيد من سمعة البنك عوض الاقتراض من البنك المركزي.

6.2. مكونات الهيكل المالي:

تنقسم مصادر الأموال في البنوك التجارية إلى مصدرين أساسيين، مصادر داخلية ومصادر خارجية ولتستطيع البنوك التجارية ممارسة نشاطها بفعالية يجب ان تمتاز هذه الأخيرة بالنوعية والتنوع والاستقرار(نزيهة، 2018، صفحة 39):

- **المصادر الداخلية:** تمثل المصادر الداخلية للأموال في البنوك رأس المال الممتلك أو حقوق الملكية والتي يهدف من خلالها الى تمويل التثبيتات وامتصاص الخسائر غير المتوقعة وحماية المودعين .....الخ؛
- **المصادر الخارجية:** تعتبر هذه المصادر الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لنشاط البنوك التجارية وتأديتها لمختلف مهامها ومن أهمها الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، القروض ما بين البنوك؛

7.2. الأداء المالي في البنوك التجارية وطرق تقييمه:

بالنظر الى كثرة الدراسات والبحوث التي أعطت اهتماما كبيرا للأداء الا انها لم تتمكن من إيجاد مفهوم موحد له ولمعايير تقييمه وللعوامل المؤثرة فيه.

- **ماهية الأداء المالي بالبنوك:**

تعددت المفاهيم المتناولة للأداء المالي، نورد أهمها:

- يعرف على أنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار(طارق عبد العال، 2001، صفحة 81)؛
- الأداء فعل يعكس مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه سواء على مستوى الاستراتيجي أو العملي باستغلال كامل وعقلاني للموارد المتاحة(ايمان قوال، 2018، صفحة 22)؛

-**العوامل المؤثرة في الأداء المالي:** تشترك عدة عوامل في التأثير على جودته، أهمها ما يلي(نزيهة، 2018، صفحة 37):

- **العوامل التنظيمية:** ويقصد بها العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك وكفاءة الإدارة والمعايير الاحترازية والرقابية؛
- **العوامل البيئية :** وهي العوامل التي تكون خارج سيطرة البنك كالظروف الاقتصادية والابتكارات التكنولوجية؛
- **النجاح الإداري:** مدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجية المستخدمة، أنظمة المكافآت والحوافز، العلاقة بين العمال والإدارة، نوعية المعلومات.

-**الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية:**

تعددت الأساليب المنتهجة في تقييم الأداء المالي للبنوك، منها ما هو تقليدي والمرتكز على مجموعة من النسب المالية ومنها ما هو حديث استعملت فيه مجموعة من النماذج:

❖ **التحليل بواسطة المؤشرات المالية:** تعتبر من أهم الأدوات ومن أكثرها انتشارا في أوساط المحللين، تقوم على أساس تقييم مكونات القوائم المالية وصولا الى معلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في البنك محل الدراسة، ومن أشهرها:

- **نسب رأس المال:** تسعى إلى تحديد جودة الأصول من خلال نسب تقيس حقوق الملكية نسبة إلى مجموعة من المتغيرات ومن أشهرها كفاية رأس المال والرافعة المالية وقدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية؛
- **نسب التوازن المالي:** تسعى الوظيفة المالية بالبنوك كغيرها من المؤسسات لبلوغه باعتبار أنه يمس بالاستقرار المالي ويعبر عن التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة من خلال التعادل بين كل من استخدامات الأموال ومصادرها ومن أهم هاته النسب رأس المال العامل والخزينة (سبتي ، الزواوي ، و لقليطي ، 2021، صفحة 424)؛
- **نسب السيولة:** يقصد بالسيولةمدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، ويمكن قياس جودتها عن طريق كل من نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الاحتياطي القانوني نسبة التوظيف، نسبة الودائعإلىالموجودات، نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل ونسبة صافي الموارد المالية المستقرة (Ben Messaoud Abdallah & Ikhlef, 2020, p. 210)؛
- **نسب الربحية:** وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاأمثلا لتحقيق الأرباح، ويمكن قياسها عموما بكل من نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول(ROA) اضافة الى نسبة العائد على الودائع(ROD)؛
- **نسب المديونية:** تحتوي على مجموعة من النسب التي تظهر مدى اعتماد البنك على أموال الغير في تمويل أصوله مقارنةمع أمواله الخاصة، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق مخرجات كل من نسبة القروض إلى مجموع الأصول ونسبة القروض إلى الأموال الخاصة؛
- **نسب قياس المخاطر المصرفية:** عبارة عن نسب تقيس احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة تؤثر سلبا على هدفه في البقاء والاستمرار ومن أهمها نسبة القروض قصيرة الأجل على إجمالي الموجودات، نسبة الأصول الخطرة على إجمالي الموجودات، مؤشرات مخاطر سعر الفائدة (نزيهة، 2018، صفحة 37)؛

-الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية:

عبارة عن نماذج حديثة يستعان بها في عملية تقييم الأداء المالي لتدارك النقائص الواردة في الأساليب التقليدية ولعل أبرزها معيارCAMELS ونموذج القيمة المضافة، اضافة النموذج بطاقة الأداء المتوازن والذي يعتبر من أحدث الاساليب المنتهجة في تقييم الأداء المالي للبنوك 274(بن مسعود عبدالله و بلعور ، 2020، صفحة 274).

3. الدراسة التطبيقية:

تعد تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر في شكل شبابيك حديثة نوعا، حيث لم يتم التسويق الفعلي لها الا بعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 20/20 والمؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وعليه فسنقوم بالتعرض في هذا الجزء إلى واقعها وادائها على مستوى البنك محل الدراسة.

1.3.واقع الصيرفة الإسلامية على مستوى شبابيك البنك الوطني الجزائري:

يعد البنك محل الدراسة أول بنك عام تمنح له شهادة المطابقة لفتح شبابيك لتسويق منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 تحت رقم 2020/26 (www.bna.dz, 2021).

2.3. الاجراءات والهياكل المنجزة:

تماشيا مع متطلبات النظام المقنن لها وخاصة المواد03 و13و14و15و16و17، سعى البنك محل الدراسة للحصول على رخص لتسويق مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال انتهاج مجموعة من الإجراءاتإضافة إلى انشاء مجموعة من الهياكل:

- **التدقيق والمطابقة والشرعية:** للإشراف على هذا النشاط الجديد، أنشأ البنك بتاريخ 03 أوت 2020 وحدة مستقلة للتدقيق والمطابقة للشريعة (CACC)، مرتبطة سلميا بالرئيس المدير العام ومكونة من مدققين داخليين وتهدف إلى السهر على مطابقة كل الأنشطة المرتبطة بالصيرفة الإسلامية مع الشريعة الإسلامية على مستوى الوكالات، إضافة إلى تقديم تقارير سنوية لمختلف مهام التدقيق المنجزة(Banque Nationale d'Algérie (BNA), 2020, p. 3).
- **الاستقلالية المكانية والبشرية:** استجابة لشرط الاستقلال الهيكلي والتنظيمي، قام البنك على المستوى الجزئي ابتداء من 2020/08/04 بالتسويق الفعلي لها على مستوى وكالته الرئيسية بالجزائر العاصمة، ليصل في نهاية 2020 إلى 64 شباكا على كامل مستوى التراب الوطني منفصلة هيكليا وبشريا وماليا ومحاسبيا عن النشاط التقليدي للبنك الأم، بينما على المستوى الكلي أنشأ مديرية للصيرفة الاسلامية(DFI) تهدف إلى (Banque Nationale d'Algérie (BNA), 2020, p. 3):
  - إدارة نشاط الصيرفة الإسلامية تجاريا؛
  - مسؤولة عن تصميم وتطوير والترويج لمنتجات جديدة محتملة للصيرفة الإسلامية تماشيا والمحاور الاستراتيجية للبنك؛
  - المشاركة في اجتماعات التقييم الخاصة بشبكة التشغيل وإعداد تقارير عن بدء النشاط وحصيلة العمليات؛
  - تنظيم العديد من الدورات التدريبية للموظفين حول أساسيات التمويل الإسلامي وتسويق المنتجات، بالإضافة إلى نظام معلومات المستخدم (DELTA).

على صعيد أخر تجدر الإشارة إلى أنه وبخصوص متطلبات المادة 18 من نفس النظام عمد البنك من خلال الاستعانة بمعاهد متخصصة إلى تكوين وتأهيل 21 مستخدم ليصل في نهاية سنة 2020 إلى 110 مستخدم استفادوا من برامج تكوين مركزة ومتنوعة (Banque Nationale d'Algérie (BNA), 2021, p. 36).

❖ **الاستقلالية المالية والمحاسبية:**

باعتباره شرطا جوهريا وشكلا من أشكال الشفافية والافصاح الواجب توفرها في هذا النوع من الأنشطة، قام البنك محل الدراسة بإنشاء على مستوى المديرية العامة للمحاسبة قسم لمحاسبة الصيرفة الإسلامية (DCFI)، بهدف التكفل بالمهام التالية: (Banque Nationale d'Algérie (BNA), 2020)

- إعداد التقارير القانونية والنظامية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفقا للمعايير المحاسبية والجبائية الجزائرية؛
- الحرص على اتساق وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية؛
- أرشفة كافة الوثائق والمستندات اللازمة لإثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى نهاية المدة القانونية؛
- الحرص على استقلالية حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن؛

3.3. المنتجات المسوقة على مستوى شبابيك البنك الوطني الجزائري:

حتى نهاية عام 2020، وحفاظا على تقاليد مكونات ميزانية البنوك التجارية، قام البنك بالتسويق التدريجي لتسعة (09) منتجات متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية عبر مختلف شبابيكه المرخص لها، والمتمثلة في:

❖ **الأصول المالية المكونة لشبابيك الصيرفة الاسلامية:**

بعد اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية بالبنك، حصلت هذه المنتجات على شهادات المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى (HCI) وعلى موافقة بنك الجزائر وكانت في شكل 04 صيغ موجهة لكل من المهنيين والمؤسسات والأفراد، على الشكل التالي:

- **صيغ التمويل الإسلامي للمهنيين:** موجهةللتجار وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من اجارة منتهية بالتمليك بأقساط ثابتة موزعة على ثلاثة أشهر ولمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز 05 سنوات وبمبلغ أقصى للعتاد المؤجر في حدود 25 مليون دج، محسوب فيه هامش ربح مقدر ب 8.5% من قيمة الشراء مع سقف تمويل يصل إلى 90% وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 27؛
- **صيغ التمويل الإسلامي للأفراد:** لكل الأفراد المقيمين في الجزائر، الذين تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري، يمكنهم الاستفادة من مزايا المرابحة لاقتناء السيارات أو التجهيزات على المدى القصير أو المتوسط، أو من مزايا المرابحة العقارية على المدى الطويل، وفقا لشهادات المطابقة رقم 28 ورقم 29 ورقم 34 على التوالي.

جدول رقم.1 شروط ومزايا الاستفادة من صيغ التمويل بالشبابيك الإسلامية "BNA ".

الفئات	الصيغ	العقد	المدة	الراتب الأدنى	هامش الربح على سعر التكلفة	هامش الجدية	غرامة التأخير	السداد	الضمان
الأفراد	المرابحة "العقارية"	عقد بيع عقار من البنك إلى الزبون	حتى 40 سنة	40 ألف دج	6.5%للمدخرين بالشبابيك 7% لغير المدخرين بالشبابيك	≥10% من قيمة العقار	4 %حساب الاعمال الخيرية	شهريا بنسبة ≤30% من الراتب	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي+ رهن العقار
	المرابحة "السيارات"	عقد بيع سيارة جديدة غير مستوردة من البنك إلى الزبون	12 إلى 60 شهر	40 ألف دج	9%للمدخرين بالشبابيك 9.5% لغير المدخرين بالشبابيك	≥ 15% من قيمة السيارة	%4 حساب الاعمال الخيرية	شهريا بنسبة ≤30% من الراتب	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي
	المرابحة "تجهيزات"	عقد بيع عتاد جديد من البنك إلى الزبون	12 إلى 36 شهر	40 ألف دج	9%للمدخرين بالشبابيك 9.5%للمدخرين بالشبابيك	≥10% من قيمة العتاد	%4 حساب الاعمال الخيرية	شهريا بنسبة ≤30% من الراتب	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي
المهنيون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الاجارة المنتهية بالتمليك	عقد كراء بين البنك والزبون	02 إلى 05 سنوات	/////	8% لكافة الزبائن	≥10% من قيمة العتاد	%4 حساب الاعمال الخيرية	حسب جدول الأقساط المحدد بين الطرفين	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي

المصدر:من اعداد الباحثين بناء على ما ورد في المناشير الدورية للبنك المخصصة لهاته الصيغ.

❖ **الخصوم المكونة لشبابيك الصيرفة الاسلامية:** بعد اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية بالبنك، حصلت هذه المنتجات على شهادات المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى (HCI) وعلى موافقة بنك الجزائر وكانت على الشكل التالي:

- **صيغ الاستثمار الإسلامي الموجهة للأفراد:** عبارة عن حسابات استثمارية بأرباح موجهة للأفراد من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين وفق التركيبة الموالية، أما في حال عدم رغبة الزبون تقاضيه لأرباح على ودائعه فسيتم توجيه هذه المبالغ إلى صيغة القرض الحسن.

- **حساب التوفير الإسلامي:** وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 35، عبارة عن حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموالا أوكلها الأشخاص الطبيعيون من جنسية جزائرية المقيمين أو غير المقيمين بحد أدني يساوي إلى 10 الاف دج إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية على مبدأ المضاربة والذي يقوم فيه صاحب الحساب والمسمى "رب المال" بوضع هذه المبالغ تحت تصرف الشباك والمسمى "المضارب" من أجل تمويل سلة المشاريع الملتزم بها والمطابقة للشريعة الإسلامية مع تقاسم الأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفق الجدول أدناه، أما بالنسبة للخسائر المحتملة فقد نصت المادة 13من المنشور الدوري المخصص لهذا المنتوج إلى أن الخسائر تكون على عاتق الزبون وحده وفق نسبة مشاركته في عملية التمويل الإسلامية الملتزم بها، بينما يتحمل البنك الخسائر في حال ثبوت عدم امتثاله للأحكام القانونية أو التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الاحتيال المثبت.

الجدول رقم02: نسب اقتسام الأرباح الصافية المحصلة من حساب التوفير الإسلامي.

طبيعة ومدة الإيداع	حصة الشباك من الأرباح	حصة صاحب الحساب من الأرباح
إسلامي 03 أشهر	%50	%50
إسلامي 06 أشهر	%45	%55
إسلامي 12 أشهر	%35	%65
إسلامي 18 أشهر	%30	%70
إسلامي 24 أشهر	%25	%75
إسلامي 36 أشهر	%20	%80
إسلامي 48 أشهر	%15	%85
إسلامي 60 أشهر	%10	%90

▪ الربح الصافي= أرباح التمويل-تكاليف المضاربة

المصدر من اعداد الباحثين بناء على: Circulaire BNA N°228, Page N°3.7 Compte Epargne Islamique,

- **حساب التوفير الإسلامي للشباب "القصر":** وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 31، عبارة عن حساب مخصص للقصر فقط من جنسية جزائرية المقيمين أو غير المقيمين لتوظيف أموالهم برخصة مسبقة من موكليهم بحد أدنى يساوي إلى 10الاف دج في تمويلات إسلامية على مبدأ المضاربة وفق نفس المزايا لحساب التوفير الإسلامي أعلاه.
- **حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR):** بناء على شهادة المطابقة الشرعية رقم 30، يمكن لزبائن الشبابيك فتحه أو تحويل الأموال لصالحه بالنسبة للأفراد المقيمين بالتراب الوطني فقط في شكل ودائع إسلامية لأجل بحد أدنى يساوي إلى 100 الف دج، بغرض الاستثمار على مبدأ المضاربة والذي يقوم فيه صاحب الحساب والمسمى "رب المال" بوضع هذه المبالغ تحت تصرف الشباك والمسمى "المضارب" من أجل تمويل سلة المشاريع الملتزم بها والمطابقة للشريعة الإسلامية مع تقاسم الأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفق الجدول أدناه، أما بالنسبة للخسائر المحتملة فقد نصت المادة 10من المنشور الدوري أدناه إلى ان الزبون يتحمل الخسائر وحده وفق نسبة مشاركته في عملية التمويل الإسلامية الملتزم بها، بينما يتحمل البنك الخسائر في حال ثبوت عدم امتثاله للأحكام القانونية أو التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الاحتيال المثبت.

الجدول رقم 03.نسب اقتسام الأرباح الصافية المحصلة من حساب (CIINR).

طبيعة ومدة الإيداع	حصة الشباك من الأرباح	حصة صاحب الحساب من الأرباح
إسلامي 06 أشهر	%45	%55
إسلامي 12 أشهر	%35	%65
إسلامي 18 أشهر	%30	%70
إسلامي 24 أشهر	%25	%75
إسلامي 36 أشهر	%20	%80
إسلامي 48 أشهر	%15	%85
إسلامي 60 أشهر	%10	%90

▪ الربح الصافي= أرباح التمويل-تكاليف المضاربة

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على:

Circulaire BNA N°2286, Compte d'Investissement Islamique Non Restreinte, Page N°3.

- **صيغ الاستثمار الإسلامي الموجهة للمهنيين والمؤسسات:**

تجدر الإشارة إلى انه بالنسبة للمهنيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم السماح لهم باستثمار أموالهم عن طريق فتح أو تحويل الأموال لحساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR) وفقا لنفس الشروط والمزايا الممنوحة للحساب المشار اليه في جزء الصيغ الإسلامية المقدمة للأفراد.

- **الحسابات الجارية الإسلامية:**

استجابة لمتطلبات الفقرة الثالثة من المادة 17، عمد البنك إلى السماح لزبائنه بفتح حسابات شخصية أو تجارية جارية على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى، مكنهم من خلالها تزويد حساباتهم الاستثمارية عند الرغبة والحصول فيها على ارباحهم الناتجة عنها أو الاستفادة من وسائل الدفع المتاحة، وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 33.

بناء على ما سبق يمكننا استخلاص ان الميزانية المالية لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري في ظل وجوب استقلاليتها عن باقي نشاطات البنك الأم ستكون على الشكل التالي:

الجدول رقم 04. الميزانية المالية لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري.

الأصول	الخصوم
– **نقود حاضرة في خزينة البنك**	– **أرباح السنة المالية**
– **تمويلات إسلامية قصيرة الأجل:**	– **الودائع الإسلامية الجارية**
• المرابحة "تجهيزات"	– **الودائع الإسلامية الآجلة**
– **تمويلات إسلامية طويلة الأجل:**	• التوفير الإسلامي
• المرابحة "سيارات"	• التوفير الإسلامي للشباب "القصر"
• المرابحة "العقارية"	• الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على ما سبق.

4.3. دور استقلالية شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري في أدائها وترشيد قرارتها:

❖ **تركيبة الهيكل المالي:**

باعتبار أن الهيكل المالي يمثل التوليفة المتكونة من كل من الديون (الودائع) وحقوق الملكية التي يستخدمها البنك في تمويل نشاطاته، وبما أن من بين متطلبات الترخيص لإنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية بما في ذلك اعداد بيانات وقوائم مالية خاصة بها في نهاية كل سنة، مع المحافظة على المعايير الاحترازية والتنظيمية، فسنقوم فيما يلي بدراسة وتحليل ما ورد فيها منفصلة عن النشاطات التقليدية للبنك بخصوص مدة الدراسة.

- **الأموال الخاصة القانونية (حقوق الملكية):**

خلافا للمادة 17 من النظام 02/20 والمتعلقة بالاستقلالية المالية والإدارية ولما ورد في المادة 22 منه والتي نصت على أنه وجوب خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية مالم ينص على خلاف ذلك، لم تعمد البنوك إلى تخصيص جزء من رأسمالها كمصدر من مصادر تمويل نشاطات الصيرفة الإسلامية لتدعيم التوازن الهيكلي المنصوص عليه ضمن المعايير الاحترازية، رغم أنه تمت الإشارة إلى النظام رقم 01/14 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك في ديباجة النظام المؤسس للصيرفة الإسلامية بالجزائر والذي نصت المادة 32 منه على وجوب حيازة البنك على أموال خاصة متلائمة مع كل المخاطر التي يتعرض لها.

وعليه فانه يمكن ان نخلص إلى ان البنك يقوم بتمويل منتجات الصيرفة الإسلامية بشبابيكه عن طريق الأموال المودعة من طرف الافراد والمؤسسات فقط في حسابات الاستثمار الإسلامية الآجلة مخالفا لأبجديات العمل البنكي والتجاري، واعتمد في ذلك على منشئاته وسمعته فقط، مما قد يجعله عاجزا في حال ارتفاع طلبات التمويل على الصيغ المعتمدة حاليا أو اللجوء إلى تسويق صيغ أخرى واردة في النظام 20/02 لم يتم الترخيص لها بعدتستدعي الشراكة الفعلية وليس الوكالة بالتسيير فقط.

لم يتم الإشارة إلى تخصيص مؤونات قانونية بخصوص حالات التأخر وعدم السداد المنجرة عن نشاط الصيرفة الإسلامية رغم أن التقرير المالي لسنة 2020 افاد بوجود حالات عدم سداد بمبلغ 0.12 مليون دج على المرابحة تجهيزات و7,684 مليون دج على المرابحة العقارية والتي تمثل مجتمعة نسبة 0.12% من اجمالي التمويلات الإسلامية المصرح بها لنفس السنة.

- **الودائع الإسلامية:**

تمثلت في المبالغ المودعة بالحسابات المفتوحة بشبابيك الصيرفة الإسلامية بكافة أنواعها الجارية منها والآجلة، حيث تم التصريح بوجود حوالي 3768 حساب إسلامي في نهاية 2020، شكلت الآجلة منها نسبة 62,79%.

- ودائع إسلامية تحت الطلب (جارية):

عبارة عن حسابات الشيك للأفراد والحسابات الجارية الإسلامية المودعة تحت الطلب بدون تقاضي عوائد أو تحمل خسائر برصيد 196 1 مليون دج و206 مليون دج على التوالي في نهاية سنة 2020.

- ودائع في حسابات الاستثمار الإسلامية:

عبارة عن الحسابات التي يرغب أصحابها في توكيل البنك بالمضاربة باسمهم من أجل الحصول على عوائد أو تحمل وفق التوليفة التالية:

- **حسابات التوفير الإسلامية:**

في نهاية سنة 2020 وبناء على التقرير المالي للبنك الوطني الجزائري فانه تم الاكتتاب من طرف الزبائن على هاته الصيغ بمبلغ 512 1 مليون دج لكل من حسابات التوفير الإسلامية للبالغين ومبلغ 10.56مليون دج في حسابات التوفير الإسلامية المفتوحة لفائدة القصر؛

- **حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR):**

في غضون ستة أشهر من النشاط الفعلي على مستوى شبابيكها سجل هذا الحساب الموجه للمضاربة في شكل تراخيص مسبقة من الزبائن للبنك ما قيمته 973,25مليون دج بنسبة 73% مكتتبة من طرف الافراد ونسبة 27% مكتتبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناء على ما سبق يمكننا استخلاص ان الهيكل المالي لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري في ظل وجوب استقلاليتها عن باقي نشاطات البنك الأم كان وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 5. مكونات الهيكل المالي لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري.

الوحدات بمليون دينار

الموارد المالية	المصدر	سنة2020	النسبة
الأموال الخاصة القانونية (حقوق الملكية)	رأس المال	0	0%
	الأرباح المحتجزة	0	0%
	المؤونات القانونية	0	0%
ودائع في حسابات الاستثمار الإسلامية (آجلة)	حسابات التوفير	1 522, 180	57.5%
	استثمار إسلامي غير مقيد CIINR	973, 250	36.77%
ودائع إسلامية تحت الطلب (جارية)	أفراد	105, 650	4%
	مهنيون ومؤسسات صغيرة ومتوسطة	45, 990	1.73%
مجموع الموارد المالية	////	2 647, 070	100%

المصدر:من اعداد الباحثين بناء على المعلومات الواردة في التقرير المالي للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020

وعليه فان بنية الموارد الإسلامية تكونت في أغلبها من حسابات التوفير الإسلامية وحسابات الاستثمار غير المقيدة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1. بنية الموارد المالية الإسلامية بشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري سنة 2020.

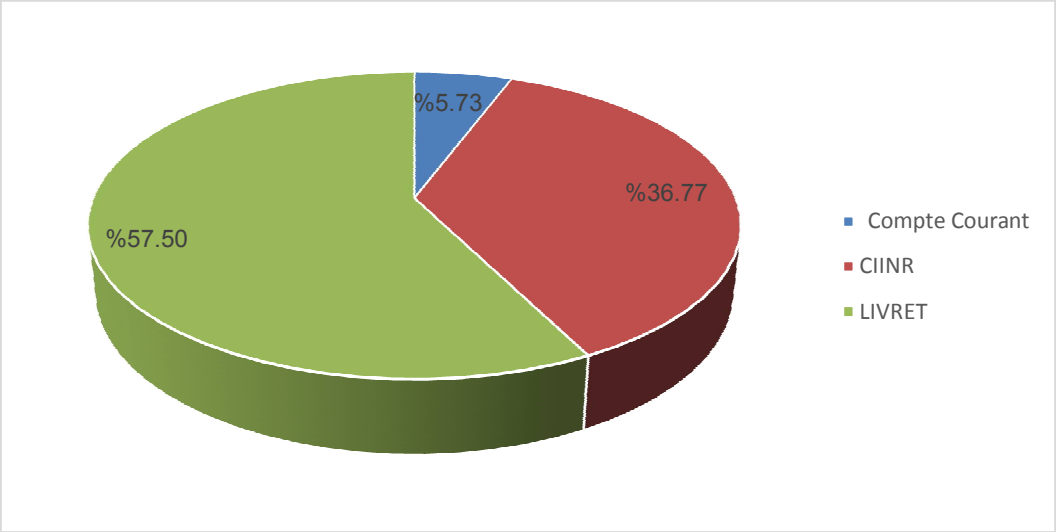

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع البنك الوطني الجزائري

5.3.الاستخدامات المالية بشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري:

في نهاية عام 2020 بلغ حجم التمويل الإسلامي لصالح العملاء 102 مليون دينار، لفائدة القطاع الخاص، وتتكون من تمويل "المرابحة العقارية" و " المرابحة تجهيزات " بقيمة 77 مليون و25 مليون دينار على التوالي. بينما بلغت متأخرات السداد على هاتـه التمـويلات 7.804 مليـون دينـار بواقـع 0.120 مليـون دينـار على "تجهيزات المرابحـة"، و7.684 مليـون دينـار على "المرابحة العقارية".

6.3.تقييم الأداء المالي لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري:

الأداء هو استغلال كافة الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف البنك المسطرة وتقييمه، ونظرا لقصر المدة ولشح المعلومات المتوفرة سنقوم بقياس النسب التالية بغرض معرفة أدائها وصولا لاقتراح حلول تصحيحية في حال الانحراف:

❖ **نسب التوازن المالي:**

باعتبار ان البنك لم يخصص رأس مال للشبابيك الإسلامية إضافة إلى عدم اصدار بنك الجزائر لتنظيمات حول مخاطر الصيرفة الإسلامية وترجيحاتها والمعايير الاحترازية المرتبطة بها، فلن نستطيع تحديد الملاءة المالية وسنقوم بقياس التوازن طويل الاجل فقط:

- **كفاية الموارد الدائمة للاستخدامات الدائمة:**

أو ما يعرف في أبجديات التحليل المالي برأس المال العامل، حيث سجل مجموع الموارد الدائمة لسنة 2020 مبلغ 2495,43 مليون دج، بينما كانت حصيلة الاستخدامات الدائمة لنفس السنة مجموع 102 مليون دج.

- **الموارد الدائمة-الاستخدامات الدائمة= 2 495,43 - 102= 2393,43 مليون دج**

الملاحظ أن قيمة رأس المال العامل على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية مستقلة كانت موجبة وأن الاستخدامات المالية طويلة الاجل مغطاة كلية بالموارد الدائمة مع تحقيق فائض يمكنها من تمويل الاستخدامات المتداولة في حال الحاجة لذلك.

❖ **نسب السيولة:**

نسعى من خلالها إلى تحليل وتقييم سيولة الشبابيك الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري بغرض التأكد منقدرتها على التحكم في الطلبات الفجائية، وعدم فشلها في الوفاء بالتزاماته:

- **نسبة السيولة القانونية:**

نصت المادة 03 من نظام بنك الجزائر 04/11 بأنه يجب على البنوك أن تقدم في كل وقت معامل سيولة أدنى يساوي على الأقل 100%، وتحتسب هاته النسبة وفق العلاقة التالية:(instruction BCA N°07, 2011)

Coefficient de Liquidité = Actifs Disponibles, Réalisables à Court Terme et des Engagements de Financement Reçus / Exigibilités à vue et à court terme et des Engagement Donnés.

تجدر الإشارة إلى البنك صرح بتحقيقه لنسبة سيولة تساوي 106% بعنوان سنة 2020، دون الإفصاح عن هذه النسبة بخصوص شبابيك الصيرفة الإسلامية والتي سنقوم بقياسها كما يلي، أخذا بعين الاعتبار مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية للشبابيك وأن التمويل الإسلامي يعتمد على المضاربة بقيمة الاحتياجات:

- مكونات بسط نسبة السيولة القانونية بواقع سنة 2020= (2545.07*100%) = 2545.07مليون دج
- مكونات مقام السيولة القانونية بواقع سنة 2020= (1522.18*30%) + (973.25*70%)=1137.93 مليون دج.
- نسبة السيولة القانونية بواقع سنة 2020= 1137.93/2545.07=223%

حسابيا تظهر أن النسبة جيدة وتمثل حوالي ضعف أداء النشاط التقليدي وتجاوزت المتطلبات التنظيمية الجزائرية.

- **نسبة التوظيف:**

تمكن من معرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته للغير، ومدى استخدامه لمجمل الودائع من أجل تلبيةحاجات الزبائن من القروض، وحسب المعايير الجزائرية فكلما كانت النسبة اقل أو يساوي 60% كان أفضل، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية: **نسبة التوظيف= القروض والسلفيات/ الودائع وما في حكمها.** (BANQUE D'ALGÉRIE, 2011, p. 68)

- مجمل التمويلات الإسلامية بشبابيك الوطني الجزائري لسنة 2020 تمثل 102 مليون دج.
- مجمل الودائع الإسلامية الآجلة بشبابيك الوطني الجزائري لسنة 2020، تمثل قيمة 2 495,43 مليون دج.

- نسبة التوظيف= (102/ 2 495,43)*100= 4,09%.

حسابيا تظهر أن النسبة ضعيفة وأقل بكثير من المتطلبات التنظيمية الجزائرية.

قياس النسب المعبرة عن السيولة أظهرت أريحة في الأداء والتزام بالمتطلبات التنظيمية الجزائرية وانه يمكن للشبابيك مجابهة التزاماتها مع الزبائن، الا انه من وجهة نظر أخرى، هناك أزيد من 90% من الموارد المالية مجمدة وغير مستخدمة (فائض في السيولة) حرمتها من تحقيق أرباحا لكل من المستثمرين الاسلامين وللشبابيك، اما بسبب غياب الطلبات أو لضعف في التسويق.

❖ **نسب الربحية:**

التحكم في الأرباح يرتبط مباشرة بالتحكم في التغيرات الحاصلة في التكاليف والايرادات المحققةحيث كلما ارتفع هذا الفارق دل ذلك على جودة أصول المصرف ومؤشرا على استمراريته، ورغم شرط اعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لشبابيك الصيرفة الإسلامية نجد أن البنك قام بالإفصاح فقط عن معدلات الربحية المتعلقة بنشاطه التقليدي والتي كانت بعنوان سنة2020 تمثل نسبة 4% بخصوص ROE ونسبة 0.67% بخصوص ROA ، دون الإفصاح عن النسب المرتبطة بالشبابيك ونظرا لعدم تخصيص البنك لراس مال بالصيرفة الإسلامية سنحاول فيما يلي الاقتصار على حساب ROA وفق المعطيات المتوفرة لدينا لمعرفة أدائها نسبة إلى النشاط التقليدي والى المتطلبات الجزائرية:

- Total Asset / Result = ROA
- صافي التمويلات الإسلامية بشبابيك الوطني الجزائري بعد استبعاد حالات عدم السداد لسنة 2020 في شكل مرابحة على العقارات ومرابحة على التجهيزات تمثل 94,076 مليون دج.
- هامش الربح الأدنى المطبق على صافي التمويلات الإسلامية المشار اليها أعلاه يساوي إلى 9% و6% على التوالي.
- اجمالي الأصول المالية الإسلامية بشبابيك البنك الوطني الجزائري يساوي إلى 2 647,07 مليون دج.
- **ROA** =((4,919)/ 100 2 647,07) *= **0.19%**

بالرغم من عدم تمكننا من استبعاد التكاليف فان النسبة المتحصل عليها تمثل ثلث النسبة المحققة بالنسبة للنشاط التقليدي وأقل بكثير من المتطلبات التنظيمية الجزائرية التي تشترط **0,5%**كحد أدنى والذي يرجع لصغر محفظة التمويلات الإسلامية الممنوحة والانكماش الحاصل فيها والاكتفاء بتسويق منتجين فقط مقارنة بقيمة الموارد المالية المتاحة.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا هذه حاولنا تسليط الضوء على نشاط الشبابيك الإسلامية بالبنوك الجزائرية وادائه في ظل حتمية استقلالها المالي والمحاسبي والإداري عن باقي الأنشطة التقليدية، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1.4. اختبار الفرضيات:

فيما يخص اختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

❖ **الفرضية الأولى:**

أمام حتمية تبني مالية بديلة تستند إلى مصادر تشريعية لها علاقة بالمرجعية الدينية للبلاد والعباد، قام بنك الجزائر بإصدار النظام 02/20 والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وألغى بدوره النظام 02/18 والذي سبق له أن قنن لذات المسألة، حيث تم اثبات صحة الفرضية وذلك باعتبار أن تسويق الجزائر للصيرفة الإسلامية كان ابتداء من بعض البنوك الخاصة العاملة بها على غرار بنك البركة ومصرف السلام، لكن من دون أن تكون لها نصوص تشريعية خاصة بها، مقتصرة فقط على النصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي، إضافة للقوانين الاساسية لكل بنك بوجه خاص، حتى سنة 2018 اين قام بنك الجزائر بإصدار النظام 02/18وكأول خطوة منه لإدراج عمليات الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري والذي ما لبث ان الغي وتم تعويضه بالنظام 02/20 الذي قنن من خلال مواده الأربع وعشرون بصفة نهائية للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

❖ **الفرضية الثانية:**

تتمثل مظاهر الاستقلال الإداري في وجود عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها ومعتمدة شرعيا مع إدارة مستقلة وموظفون حصريون لها، تستطيع أن تشرف من خلالهم على تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي وصولا إلى إعداد قوائم مالية مستقلة للنشاط الإسلامي حصريا، تم إثبات جزء من الفرضية الثانية حيث قام البنك محل الدراسة بإنشاء واستحداث عدة هياكل تنظيمية مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية على غرار خلية التدقيق والمطابقة للشريعة (CACC) ومديرية للصيرفة الاسلامية(DFI) إضافة إلى قسم لمحاسبة الصيرفة الإسلامية (DCFI) على مستوى المديرية العامة للمحاسبة، مع تكوين وتأهيل 111 مستخدم لتسيير 64 شباك تم فتحه إلى غاية نهاية 2020، كما تم رفض الجزء الآخر من الفرضية بخصوص الاستقلال المالي والمحاسبي التام ؛ حيث يعاب على البنك خلافا لما ورد في الفقرة الثالثة من المادة 17 من نظام بنك الجزائر 02/20 لم يفصح على القوائم المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج)، بل اكتفى بسرد معطيات مالية لعمليات التوطين والإيداع والتمويل وحالات التأخر في السداد، توازيا مع معطيات النشاط التقليدي، أما بخصوص الاستقلال المالي يعاب على البنك عدم تخصيص رأسمال للشبابيك يساهم في تمويل الطلبات واعتماده على توظيفات الجمهور في شكل ودائع آجلة وجارية .

❖ **الفرضية الثالثة:**

تتكون بنية الموارد المالية بالشبابيك الإسلامية من توظيفات إسلامية من طرف الجمهور في شكل ودائع جارية وآجلة موجهة حصريا للحسابات المفتوحة باسمهم، ورأسمال مخصص من طرف البنك وأي تغير حاصل فيهما ستكون له علاقة طردية بأدائها ككل، نقبل جزء من الفرضية والمتعلق ببنية الموارد المالية بشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك محل الدراسة

والتي كانت مشكلة بنسبة 94.27% من الودائع الآجلة ونسبة 5.73% من الودائع الجارية ونرفض الجزء الآخر المتعلق بتخصيص جزء رأسمال مخصص من طرف البنك، باعتبار أن البنك محل الدراسة لم يخصص رأس المال للشبابيك مخالفا لأبجديات العمل التجاري، والذي سيحد من نشاط البنك ومن تنوع سلة المنتجات التي ترتكز على الشراكة الفعلية وليس على الوكالة والخبرة في التسيير، إضافة الى وجود غموض في كيفية تحمل الخسائر المحتملة والتي تعتبر واردة في النشاط التجاري ككل وطرق تكوين مؤونات لها احترازيا.

❖ **الفرضية الرابعة:**

استنادا إلى السمعة التي يحظى بها البنك محل الدراسة، سيسعى إلى عدم تجاوز النسب والمعايير الاحترازية على مستوى شبابيكه الإسلامية نرفض جزء المتعلق بـ:

- أداء ضعيف بخصوص نسبة التوظيف أو نسبة التمويلات الإسلامية إلى الاستثمارات الإسلامية بواقع 4.09% لسنة 2020 والذي أثر سلبا على العوائد وعلى الاستقطاب.
- نسبة متدنية للعوائد على الأصول بواقع 0.19% ممثلة نصف أداء النشاط التقليدي رغم ان هامش الربح المطبق على هاته العمليات يساوي في حده الأدنى إلى 9% و6% وكلاهما أعلى من سعر الفائدة الدائن الممنوح للزبائن في النشاط التقليدي الذي لا يتجاوز 4% في حده الأقصى.
- نصت المادة 22 من نظام بنك الجزائر على وجوب خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الا ان البنك تجاوز ذلك بخصوص أداء الشبابيك في الحالات التالية:

-عدم حرصه على الملاءة المالية للشبابيك وعدم تخصيصه رأس مال مرتبط بالصيرفة الإسلامية؛

-وجود حالات تأخر في السداد قد ينجر عنها خسائر لم يتم الإفصاح عن تخصيص مؤونات لها؛

-لم يتم الإفصاح على السيولة القانونية، ونسب الربحية والاستغلال؛

-كيفية التعامل مع المصاريف التشغيلية.

أما الجزء المقبول من الفرضية هو:

❖ قيمة رأس المال العامل على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية مستقلة كانت موجبة وأن الاستخدامات المالية طويلة الاجل مغطاة كلية بالموارد الدائمة مع تحقيق فائض يمكنها من تمويل الاستخدامات المتداولة في حال الحاجة لذلك.

❖ توجد أريحية في السيولة القانونية على مستوى الشبابيك بواقع 223% متجاوزة بذلك الاداء المحقق على مستوى النشاط التقليدي.

2.4. توصيات الدراسة:

وعليه وكنتاج على ما سبق يمكننا ان نوصي بما يلي:

❖ إيجاد حل قانوني وشرعي لإدراج وضخ أموال خاصة بالشبابيك الإسلامية تمكنها من تسويق كافة المنتجات الواردة في نظام بنك الجزائر 02/20؛

❖ السهر على سبل تفعيل الاستقلال المالي والإداري التام للشبابيك؛

❖ إصدار تنظيمات ومعايير احترازية مرتبطة بخصوصيات الصيرفة الإسلامية ومخاطرها؛

❖ مراجعة التنظيمات المتعلقة بالمحاسبة البنكية لتتماشى مع القواعد المحاسبية للصيرفة الإسلامية؛

❖ اجبار البنوك في إطار الموثوقية بالإفصاح الكلي عن القوائم المالية لشبابيكها.

5. قائمة المراجع:

1. .instruction BCA N 21) .07°december, 2011 .(Coéfficient de liquiditédes banques et desétablissements financiéres.
2. BANQUE D'ALGÉRIE. (2011). Guide Générale De Contrôle Sur Place Partie III. Algerie.
3. Banque Nationale d'Algérie (BNA). (2020, aout 03). Création de cellule Audit et Conformité Chaia. circulaire bna 2282, Algérie.
4. Banque Nationale d'Algérie (BNA). (2020). Création de la DCFI. ALGER: BNA.
5. Banque Nationale d'Algérie (BNA). (2020, AOUT 03). Création de la DFI. Circulaire BNA 2281, Algérie.
6. Banque Nationale d'Algérie (BNA). (2021, Janvier). Comercialisation des produits de la finance islamique. (BNA, Éd.) BNA Actus(08), 36. Récupéré sur https://www.bna.dz/images/pdf/actu-8.pdf
7. Ben Messaoud Abdallah , K., & Ikhlef, I. (2020). The reality of the implementation of Bank of Algeria regulation No. 11-08, related to the the internal control, Popular Credit of Algeria: a Case Study. Beam Journal of Economic Studies, pp. 205-218. Retrieved from https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/530/4/2/127509
8. www.bna.dz. (2021, جوان30). الصيرفة الاسلامية. Récupéré sur https://www.bna.dz/financeislamique/ar/
9. اسماعيل سبتي ، أحمد المهدي الزواوي ، و الاخضر لقليطي . (2021). استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة مجموعة BEIN القطرية أنموذج. حوليات جامعة الجزائر 1، صفحة 427. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/18/35/5/171678
10. بنك الجزائر. (15 مارس، 2020). النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020،. المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. الجزائر. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf
11. حبيبة عبدلي ، وفاء عبدلي ، و هالة عبدلي . (2020). الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات. مجلة الحقوق والعلوم السياسية الصادرة عن جامعة عباس لغرور خنشلة، صفحة 66. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/7/2/117824
12. حماد طارق عبد العال. (2001). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك. الاسكدرية: الدار الجامعية.
13. زواوية ايمان قوال. (2018). تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS. 22. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
14. سامر محمد حسن. (2019). مقارنة الاداء المالي للمصارف التقليدية والاسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي. 38. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية،رسالة ماجستر إدارة الاعمال التخصصيMBA.
15. عبد النور نوي. (2021). الصيرفة الاسلامية وفق أحكام النظام 02/20. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية بالمركز الجامعي سي الحواس بريكة، صفحة 413. تاريخ الاسترداد 2022، من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/620/4/1/152935
16. عبد الوهاب دادن . (2006). تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي الإسهامات النظرية الأساسية. مجلة الباحث الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/910
17. علي فضالة ابو الفتوح. (1994). الهياكل التنظيمية. الاسكندرية: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
18. كمال بن مسعود عبدالله ، و سليمان بلعور . (2020). قياس ومر اقبة جودة الأصول وفق نموذج ،CAMELSكأداة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري BNAللفترة من 2102إلى 2. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الصفحات 271-290. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/258/24/1/153454
19. مرسلي نزيهة. (2018). اثر الهيكل المالي على الداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة 2006 الى 2015. اطروحة دكتوراء، 37. غرداية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية .
20. هندي منير ابراهيم. (2000). ادارة البنوك التجارية مدخل لاتخاذ القرارت (المجلد 4). مصر: المكتب العربي الحديث.